



EXEMPLAIRES D'ARCHIVES

FILE COPY

à retourner / Return to Distribution C. 11

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/39/PV.72

3 December 1984

ARABIC



الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاثنين ، ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(زامبيا)

السيد لوساكا

الرئيس :

— الحالة في الشرق الأوسط : تقارير الأمين العام [٣٦]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الطقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750,2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

84-64428/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠البند ٣٦ من جدول الأعمال

• الحالة في الشرق الاوسط : تقارير الأمين العام ( A/39/533 ، A/39/600-S/16792 )

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : أود أن اقترح اقفـال  
قائمة المتكلمين في المناقشة حول هذا البند الساعة الخامسة مساء اليوم . لا اسمع  
اعتراضا .

تقرر ذلك .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : هل لي ان اطلب من الممثلين  
الراغبين في الاشتراك في المناقشة اضافة اسمائهم الى قائمة المتكلمين بأسرع وقت ممكن .  
السيد المدادحة ( الاردن ) : أتوجه بالشكر في بداية كلمتي هذه  
لسعادة السيد بيريز دي كوبيار الأمين العام للأمم المتحدة على تقاريره القيمة المقدمة  
لجمعيتنا الموقرة . وكذلك أتوجه بالشكر لسعادة رئيس وأعضاء اللجنة الدولية المعنية  
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ولسعادة رئيس وعضو اللجنة  
الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان  
الأراضي المحتلة ، على تقاريرهم الموضوعية القيمة التي أتاحت لنا جميعا الوقوف على حقيقة  
ما يتم في الأراضي العربية المحتلة ، وجهود السلام المفقود في فلسطين والشرق  
الأوسط . وبكل مشاعر الأسى اتوجه بتعزية خاصة للحكومة اليوغوسلافية والوفد اليوغوسلافي  
في وفاة المرحوم بشير ميخوليتش ممثل يوغوسلافيا السابق في لجنة التحقيق في الممارسات  
الاسرائيلية .

يقول السيد الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة :

" مما لاشك فيه ان درجة من الثقة الزائدة في قدرة المؤسسات الدولية

قد شاعت بعد الحرب العالمية الثانية ، وانها انبعثت من رغبة عارمة في بناء

عالم جديد افضل . وبدا ممكنا وقتها ان يقام على سبيل الأولوية القصوى ، نظام لصيانة السلم والأمن الدوليين بمقتضى أحكام الميثاق ، فلواتيح لهذا النظام ان يصبح فعالا ، لزالمت العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل نزع السلاح والحد من الاسلحة الا وهي عدم استتباب الأمن للأمم ، ولبدأ حكم القانون ، لا حكم القوة ، يفرض نفسه في النهاية على الصعيد الدولي . ( A/39/1 ، ص ١ ، الفقرة ٧ ) وفي مكان آخر من نفس التقرير يقول :

" هناك أيضا في بعض الأحيان احجام واضح عن بذل الجهد اللازم لاستخدام المنظمات الدولية استخداما فعالا " . ( المرجع نفسه ، ص ١ ، الفقرة ٤ ) هذان المبدأان اللذان ترسخا في العلاقات الدولية وهما : مبدأ عدم اللجوء للقوة في حل النزاعات الدولية ، وضرورة وجود مؤسسة دولية تعنى بتوثيق القوانين وتنظيمها وتأمين فعالية استخدامها وتطبيقها في العلاقات البشرية ، توصلت اليهما البشرية بعد معاناة شديدة وحروب وآلام أدت الى قتل وتشريد الملايين من البشر . لذلك قامت عصبة الأمم ، ولذلك قامت بعدها الأمم المتحدة . واصبح مبدأ عدم استخدام القوة في حل النزاعات الدولية من اهم مبادئ هذه المؤسسة الدولية . ومنذ عام ١٩٤٨ ، وهو تاريخ قيام اسرائيل ، وحتى يومنا هذا بعد ست وثلاثين عاما ، وهذه المنظمة الدولية تحاول وتعاني لتطبيق قرار اصدارته عام ١٩٤٧ ، يقضي بانشاء دولتين على أرض فلسطين : احدهما لاسرائيل والأخرى لفلسطين . ومنذ ذلك الوقت وحتى زماننا هذا واسرائيل تهزأ وتسخر بالمؤسسة الدولية التي انشأتها اصلا وتستهن بقراراتها واحكامها . والمبدأ الاول الذي قامت على اساسه هذه المنظمة الدولية ، وهو مبدأ عدم اللجوء للقوة في حل النزاعات الدولية ، أصبح المبدأ الاول معكوسا للدولة الاسرائيلية التي انشأتها المنظمة ، وبات اللجوء للقوة هو الحل الرئيسي لاسرائيل لحسم خلافاتها مع جاراتها الدول العربية . والمنظمة الدولية التي أقامت اسرائيل أصبحت بنظرها وحسب اقوال زعمائها ورؤسائها مجموعة من الدول النامية الفقيرة والتي لا حول ولا قوة لها ،

والتي وقعت تحت نفوذ وتأثير المال والابتزاز العربي . واصبح الحق في نظرها يشترى بقوة المال والسلاح ، لا قوة القانون والشرعية . وهناك عشرات من الأمثلة على ما تفسوه به وكتبه رؤساء ومندوبو اسرائيل حول رأيهم في دول الكتلتين الآسيوية والافريقية . والمبدأ الأهم في الميثاق المتعلق بعدم استخدام القوة أصبح المبدأ الأهم في المواثيق الاسرائيلية بطريقة معكوسة تماما . أمن اسرائيل بنظرها لن يتحقق الا بالقوة والسلام لن يتحقق الا بالقوة . وهكذا انقلب " السحر على الساحر " واصبح الحمل الوديع الذي احزن العالم بمعاناته على ايدي النازيين والفاشيين خلال الحرب العالمية الثانية ، ذنبا مفترسا يأكل " الاخضر واليابس " . والقوة هي الأساس ولا يفهم العرب غير ذلك ! هذا هو المنطق الاسرائيلي ، ويجب ان يفهم العالم ذلك ايضا فمن يفهم ذلك فهو العاقل الحكيم المتعاطف مع السامية ، ومن لا يفهمه ويؤمن بغير ذلك فهو " لا سامي " ، خاضع للابتزاز والمال العربي . والسادية النازية التي طبقت على اليهود اصبحت سادية اسرائيلية تطبق على العرب . والأفران النازية التي أقيمت لليهود أحالها الاسرائيليون افرانا للفلسطينيين . وفي هذا المجال . فاني انصح بقراءة مذكرات بن غوريون وموشي ديان ومناحيم بيغن للاطلاع على بعض النظريات السادية الاسرائيلية التي تصف المذابح التي قام بها الاسرائيليون في دير ياسين وقبية ونحالين وغيرها . فعندما قام ارهابيو عصابتي الهاجانا وشستيرن بعمليات الذبح والقتل والنسف والتدمير ، فانها في نظر الاسرائيليين عمليات مشروعة " سامية " لازالة الشعب الفلسطيني من الوجود لأنه شعب غير حضارى ولا يستحق الحياة . وعندما يقوم فلسطيني بعملية مقاومة ضد من اغتصبوا أرضه واحالوه الى لاجئ مشرد فانه " ارهابي " في نظر اسرائيل يجب على الأسرة الدولية معاقبته .

إذا كنت سأحدث عن " الارهاب " فالحقائق التاريخية تبين أن اول من ادخل عمليات الارهاب السياسي في المنطقة هي اسرائيل ومنظماتها ، بدءاً بعمليات الاغتيال للضباط والجنود البريطانيين أيام الانتداب ، وما تلاها من عمليات تخريب لا حصر لها مثل نسف فندق الملك داود في القدس ، واغتيال الوسيط الدولي الكونت برنادوت بالاضافة الى عشرات العمليات الارهابية التي لم نكن نعرف شبيها لها في المنطقة قبل ذلك ، مثل الطرود البريدية المتفجرة التي كانت ترسل للخبراء الاجانب العاملين في مصر .

ويضيف المجال هنا لتعداد مئات المذابح والجرائم والمجازر التي قامت بها اسرائيل ضد المخيمات الفلسطينية والسكان المدنيين في الاردن وسورية ولبنان ، والتي كان من أبرزها ابشع جريمة بشرية تمت في عصرنا هذا قبل عامين ذهب ضحيتها جميع سكان مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت .

وقد تمت كل هذه الجرائم والمذابح وعمليات الارهاب من اجل حماية امن اسرائيل حسب المنطق الاسرائيلي المنحرف الذي تواجه اسرائيل العالم به لتبرير عدوانها . فهي تحتل اراضي الغير وتقتل وتنهب وترتكب المذابح الجماعية من اجل حماية امنها وحدودها . ثم ترفض الانسحاب من الاراضي المحتلة متخذة نفس الحجج والمنطق العجيب في تعريف الامن . وكنا نقول وما زلنا : من الذي يحتاج للأمن ؟ هل هو المعتدى ام المعتدى عليه ؟

نتيجة لسياسة الغطرسة والهيمنة والقوة والمنطق الأمني المعوج الذي تستعمله اسرائيل ، برزت في العالم العربي فئتان في الفكر السياسي : احدهما - ومن بينها بلدى الاردن - تؤمن أن الأمل لم يفقد بعد في حل سياسي لقضايانا مع اسرائيل ، وانه ما زالت هناك بقية من الأمل الذي يجب أن نتشبث به لنجنب المنطقة والعالم ويلات الحروب وشروورها . ومن هنا يظل سعينا الدائب للتوصل للسلام من خلال حل دولي شامل تقبل به جميع الأطراف . وهناك فئة أخرى اتعبها الجرى وراء السلام

الضائع مع اسرائيل فوصلت لقناعة بأن اسرائيل التي تأمت بالقوة لا تفهم الا منطق القوة . وكنا ومازلنا نقول لاخواننا الذين ارهقتهم غطرسة اسرائيل وعد وانها المستمر : اصبروا معنا فما زال في عالمنا بقية من عدل يمكننا الاستفادة منها . وكنا ومازلنا نقول لأصدقائنا ، ولجميع الدول المحبة للسلام ، وفي الأمم المتحدة : ساعدونا لوقف العدوان الاسرائيلي وتغيير منطق القوة الاسرائيلي ومفهومها الخاطيء للأمن . ساعدونا للوصول الى طريق السلام لكي لا تضيع بقية الأمل ، ولكي نستطيع ان نقنع الذين فقدوا الأمل في السلام انه لم يفقد بعد .

عندما قامت اسرائيل في البداية أوهمت الشعب اليهودي أنه وصل لنهاية المطاف ، وأن عذابه ومعاناته التاريخية قد انتهت ، وأنه قد عاد لبلده وسيعيش فيها آمنًا مطمئنًا ، وان لا خوف عليه من الفلسطيني والعربي الذي كان يقيم في فلسطين لأنها - أي اسرائيل - ستطارده وتذبحه وترهبه - وما هي الا تفضية سنوات بسيطة ويسكت الفلسطيني بعدها خوفاً ويبدأ اليهودي التنعم بحياة مرفهة . ماذا حدث بعد ذلك ؟ الذي حدث هو أن هذا الفلسطيني لم ينس بلده وارضه ، وبدأ يقاوم ليعود اليها . وعضوا عن أن ينعم اليهودي في فلسطين بحياة السعادة التي أوهمه بها حكامه الاسرائيليون ، فانه يعيش في قلق ورعب دائم مستمر بسبب المقاومة العربية ، واصبح يعيش تحت السلاح . ومنذ عام ١٩٤٨ حارب اربع حروب ذهب ضحيتها آلاف من الشباب اليهودي . وسيظل يحارب حتما اذا لم تتوقف نظرية فرض الأمن والسلام بالقوة ، التي اتبعتها وتتبعها حكوماته . ومن هنا فاننا نقول انه اذا كانت اسرائيل تريد لشعبها السلام والأمن الحقيقيين ، وان يعيش بمحبة وأخوة مع مسلمي ومسيحيي فلسطين ، فعليها ان تعلم ان الطريق الوحيد للسلام لن يأتي بالقوة . وهذا منطق التاريخ وسيبقى دوماً كذلك .

ان مراقبة الأوضاع السيئة التي يعيشها العرب والفلسطينيون تحت الحكم الاسرائيلي لا تبشر بأى نوايا لاسرائيل في السلام والخير بالنسبة لما تحدثنا عنه مطولا عن سياسة " العصا الغليظة " التي تتبعها في تعاملها مع العرب والفلسطينيين .

ويذكر السيد رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة في مقدمة تقريره المقدم لجمعيةكم الموقرة في الوثيقة رقم ( A/39/591 ) مايلي :

" ويتضح من المعلومات الواردة في هذا التقرير استمرار سياسة الضم والاستيطان التي تتبعها حكومة اسرائيل بنشاط متزايد في الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ . ويجرى توسيع وتدعيم المستوطنات التي انشئت في الأعوام السابقة ، كما يجري انشاء مستوطنات جديدة . واعلن عن خطط لانشاء مزيد من المستوطنات يمتد تنفيذها الى القرن القادم ، وعدد المستوطنين الاسرائيليين مستمر في الازدياد " . ( A/39/591 ، ص ٦ )

واني لن اتحدث بالتفصيل عن هذا التقرير الموجود في متناولكم والذي يعدد مئات الحالات من الانتهاكات الاسرائيلية المستمرة لأبسط حقوق الانسان في الأرض المحتلة ، ولكنني أرغب بلفت النظر الى فقرة أخرى وردت في مقدمة التقرير تقول :

" ولا يسع اللجنة الخاصة الا أن تكرر الاعراب عن املها في ان يتخذ

هذا التقرير أساسا يستند اليه المجتمع الدولي في تقييم محنة السكان المدنيين ، والحاجة العاسة الى تحسين حالهم . وبدون اتخاذ اجراءات موضوعية وفعالة في هذا الصدد يعرض المجتمع الدولي نفسه للاقتراب بصورة متزايدة من حالة في المنطقة سيجد في النهاية ان حلها بالغ الصعوبة " . ( المرجع نفسه ، ص ٦ )

وفي الوثيقة ( A/39/304 ) يقول السيد رئيس لجنة الحقوق الفلسطينية في رسالته الموجهة للسيد الأمين العام :

" ان حجم البراهين المتراكمة في الوثائق المشار اليها أعلاه يشير بوضوح الى أن حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتعرض لانتهاكات صارخة . وان حالته مستمرة في التدهور " . ( A/39/403 ، ص ٢ )

ويذكر السيد رئيس اللجنة الدولية المذكورة في الوثيقة رقم ( A/39/35 ) انه قد ارسل عددا من الرسائل لمجلس الأمن والسيد الأمين العام حول انتهاكات اسرائيل للحقوق الفلسطينية ، ويضيف :

" وقد تناولت هذه الرسائل في أغلبها الممارسات والسياسات التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية ، والتي ترى اللجنة انها لا تشكل انتهاكا مباشرا للقانون الدولي ولا اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩ فحسب ، بل انها تتعارض أيضا مع روح قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بالموضوع ، وتتناقض مع توصيات اللجنة ذاتها . وقد أعربت الرسائل بالتالي عن القلق ازاء استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية ، والسياسة الاسرائيلية المتمثلة في انشاء مستوطنات يهودية غير قانونية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ومصادرة الأراضي المطوكة للعرب ، وانتهاك اسرائيل بصورة واسعة النطاق ومتكررة لحقوق الشعب الفلسطيني . كما لفتت الرسائل الأنظار الى ما ذكر عن خطط الحكومة الاسرائيلية الرامية الى تطبيق تشريعاتها على الاراضي المحتلة . كما اعربت عن قلق اللجنة المستمر ازاء الأعمال الاسرائيلية التي تمس حياة ورفاه الفلسطينيين الذين يعيشون كلاجئين في لبنان " . ( A/39/35 ، الفقرتان ٢٠ و ٢١ )



في نفس الوقت الذي تتباكي فيه اسرائيل على السلام المفقود ، وفي نفس الوقت الذي تلقي فيه اللوم على العرب لرفضهم السلام ، في نفس هذا الوقت تمارس على سكان الاراضي المحتلة اقصى ما عرف الجنس البشري من انواع الاضطهاد . والوثائق الموجودة في متناولكم تبين بوضوح سياسة الضم والاستيطان والتهويد التي تلجأ لها اسرائيل وهدفها في ذلك واضح ، اخلاء الاراضي المحتلة من سكانها الاصليين من اجل اقامة المزيد من المستوطنات عن طريق جلب المهاجرين من الخارج . وتقول الفقرة ٣٥ من التقرير المقدم للجمعية العامة في الوثيقة ( A/39/35 ) :

" والنتيجة النهائية هي ان السياسات الاقتصادية التي تتبعها دولة الاحتلال قد اوتعت اقتصاديات الضفة الغربية ، وقطاع غزة في حالة من التبعية الكاملة ، وذلك من خلال السيطرة على انتاج كل منهما ، وخفض قدرتهما على ايجاد فرص العمل مما يقلل من امكانيتهما لتحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة ."

ويبين نفس هذا التقرير ان اسرائيل قد صادرت حتى نهاية شهر ايار/مايو من هذا العام ١٩٨٤ حوالي نصف مساحة الضفة الغربية ، وخصصت ربع المساحات المصادرة لاقامة المستوطنات غير القانونية ، فهو يذكر :

" تشير التقديرات الموضوعية على اساس البيانات الاسرائيلية والفلسطينية الى ان الاراضي الصالحة للزراعة في وادي الاردن قد صودرت كلها تقريباً لاقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة . " ( A/39/35 ، الفقرة ٢٤ )

وفي مكان اخر من نفس التقرير تقول اللجنة الدولية :

" وهناك ، في نفس الوقت ، هبوط سنوي شامل في الانشاءات السكنية في مدن وغرى الاراضي المحتلة . . . . ومنذ سنوات عديدة لم تقدم اى اعانة حكومية لاي مشروع لبناء مساكن لذوي الدخل المنخفض . وفضلاً عن ذلك ، يستمر هدم المنازل على سبيل العقاب بمعدل اسرع . " ( المرجع نفسه ، الفقرة ٢٧ )

وتشير هذه التقارير التي وضعتها المنظمات واللجان الدولية الى حقائق الاستعمار الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة وانتهاكاته المستمرة لحقوق الانسان . ففي مجال الزراعة تستمر مصادرة الاراضي ويستمر تحويل المياه ومصادرتها ، وتغلق الاسواق الاسرائيلية في وجه الصادرات الفلسطينية ، بينما تفرق السوق العربية المحتلة بالبضائع الاسرائيلية . ويتحول مالك الارض العربي بسبب ذلك الى اجير يعمل بالمياومة لدى المزارع الاسرائيلي لتأمين معيشته ومعيشة عائلته . وفي الصناعة هناك ركود شبه كامل بسبب عدم توفر رؤوس الاموال ومنع الاسرائيليين لوصولها ، اضافة للضرائب والرسوم الباهظة واغلاق الاسواق الاسرائيلية في وجه الصادرات العربية . وفي مجال السياحة ، يتم وبشكل منظم مدهس تحويل السياح الاجانب عن الاماكن السياحية والاثريّة العربية الى الاماكن الاسرائيلية . وفي الحقل التجاري ، يتم الاغلاق القسري للمنشآت التجارية ، وتفرض عليها اقسى انواع الضرائب والرسوم . وتزداد البطالة بين العمال ويضطر خريجو الجامعات لقبول اي وظيفة . ويشير لذلك التقرير المقدم في الوثيقة ( A/39/403 ) عندما يقول :

" يبين بحث تطور الموقف الذي طرأ منذ تقرير المدير العام الاخير ان دواعي القلق تزداد مع استمرار حالة الاحتلال بشأن وضع العمال العرب في الاراضي المحتلة . " ( A/39/403 ، الفقرة ٦٨ )  
وفي مجال اخر يقول نفس التقرير :

" تقدر ان حوالي ٨٥ في المائة من سكان القدس الشرقية لا يمتلكون الحد الادنى من الموارد التي تسمح لهم بالمعيشة دون الحصول على مساعدة خارجية . " ( المرجع نفسه ، الفقرة (٤) )

كل ذلك لا ينتهي عند هذا الحد ، فهناك الاغلاق التعسفي للجامعات وتعطيلها ، والمضايقات المستمرة للاساتذة والطلاب ، وهناك نهب للممتلكات ومصادرتها ، ومهاجمة اماكن العبادة ، واقتحامها ، وحل الدوائر البلدية ، وطرده رؤساء البلديات العرب المنتخبين وتعيين بدلين عنهم . وهناك الاعتقال التعسفي للسكان ، ومنع وصول

اي مساعدات عربية لهم . وهناك انتهاك لحرية النقابات ، واغلاق مقارها واقتحامها ، ومصادرة وثائقها ، وتسريح العمال بدون دفع اي تعويضات لهم . كل هذا ، اضافة للتقارير المقدمة من منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونسكو ، واللذين يبينان سوء الاوضاع الصحية والتعليمية لسكان الاراضي المحتلة .

ماهي الدلائل والمؤشرات التي تنتهي اليها كل هذه التقارير والبيانات التي قدمتها لجان ومنظمات دولية محترمة ، لا سبيل للطعن بصحة معلوماتها ووثائقها ؟ انها تنتهي جميعا لثلاث نتائج وحقائق رئيسية وهي : اولاً ، ان هناك مجتمعين منفصلين تماما في الاراضي المحتلة ، المجتمع الاسرائيلي الحاكم المستعمر ، والمجتمع الفلسطيني والعربي الذي يعاني على يدي مستعمره اقسى انواع واصناف الازلال والاستعباد . وثاني هذه الحقائق ان اسرائيل لا تزال تنتهج سياسة القوة والارهاب تجاه السكان العرب في الاراضي المحتلة . والحقبة الثالثة التي نستخلصها هي بظلم مزاعم اسرائيل في رغبتها بالسلام مع جيرانها العرب ، او فلنقل عدم جدية مطالبة اسرائيل بالسلام على ضوء هذه الوقائع الحقيقية المرة .

بعد خمس عروب عربية - اسرائيلية ، وكثير من الدماء التي نزلت من الطرفين ، وكثير من الدمار والخراب والتشريد الذي لحق بالجانبين ، نعود للسؤال الذي سبق ان طرحه وزير خارجية الاردن امام الجمعية العامة في بدء مناقشتنا العامة هذا العام . ما العمل ؟ اننا نؤمن بأنه قد تسببت عن هذه الحروب حقائق ودروس رئيسية علينا جميعاً - وخاصة على اسرائيل - ان نتوقف عندها لنستخلص منها عبر المستقبل ونبني عليها حلول عملية السلام الشامل والدائم في هذه المنطقة المعذبة . أولى هذه الحقائق والعبر ان الشعب الفلسطيني والشعوب العربية ليسوا هواة حروب كما ترغب اسرائيل ان تصورهم دائماً ، وانهم مثل كل شعوب العالم يريدون السلام والحياة الامنة الخالية من الحروب والدمار ، وان على اسرائيل بالذات ان تنوع لهذه الحقيقة فتتيح لهم ، وبالتالي لشعبها ، تحقيق هذا الهدف . وثاني هذه الدروس ان القوة ليست حلاً للمشاكل الدولية ، وانها لا يمكن

ان تمنح السلام والامن ، وان احتلال اراضي الغير بالقوة لا يمكن ان يمنح الامن ، فطالما بقي الاحتلال سيستمر اللجوء للقوة والعنف من الطرفين لان بقاءه تحت اي شعار- اكران ذلك باسم حكم ذاتي أو بأى مشاريع وتسميات اخرى - سيبقى على حال التذمر وعدم الثقة وسوء النوايا المتبادلة ، ويؤدى بالتالي للعودة للجوء للقوة والعنف ، والحقيقة الثالثة التي يجب ان نعيها واسرائيل بالذات ان السلام الحقيقي هو الذى يولد حالة من حسن النوايا والثقة المتبادلة بين الاطراف المتقاتلة ، وان المعاهدات والاتفاقيات التي يتم القوصل اليها عن طريق القوة ، لا يمكن ان توفر هذه الحالة من حسن النوايا والثقة المتبادلة ، التي هي الاساس الحقيقي لاي عطية سلام دولية او ثنائية والحقيقة الرابعة هي ان ضمانات الامن يجب ان تكون اما دولية او انها تصدر بمباركة دولية لضمان نجاحها وفعاليتها ، وقد نجحت الامم المتحدة في الحالات التي اوكلت اليها مهام الحفاظ على الامن المبني على الثقة وحسن النوايا المتبادلة .

والحقيقة الهامة الخامسة انه قد ثبت لجميع الاطراف ان للقوتين العظميين مصالحهما واهتمامات في منطقة الشرق الاوسط ، سواء اكانت هذه المصالح استراتيجيه او اقتصاديه مما يقتضي بالتالي ، ولكي يكون الحل السلمي واقعيا - وليس عن طريق دفن الرؤوس في الرمال - ان يكون هذا الحل شاملا وليس منفردا . ولا يمكن للحل المنفرد الذي لا يأخذ بالحسبان مصالح واهتمامات الاطراف الاخرى ان ينجح ، لان هذه الاطراف الاخرى ستضطر ، دفاعا عن هذه المصالح ، لبذل كل جهودها لانفصال هذه الحلول المنفردة ، وتعود الحلقة المفرغة التي تحدثنا عنها من عدم الثقة وسوء النوايا واللجوء للقوة ومن ثم مقاومة هذه القوة ، وتبدأ كرة الجليد بالانحدار مرة اخرى في وديان العنف وعدم الاستقرار .

يقول السيد الامين العام في احدى فقرات تقريره عن اعمال المنظمة :

" ان اقوى عملية لصيانة السلام هي تلك التي تحظى بالدعم السياسي والدبلوماسي والمالي غير المتحفظ من جميع اعضاء الامم المتحدة ، بل وبالاتحاد الفعلي للاعضاء الدائمين في مجلس الامن بموجب ولاية المجلس وقد يكون هذا أمرا غير واقعي حاليا غير انه ايضا حقيقة سياسية تصدق بالفعل على كامل نطاق نشاط المنظمة . " ( A/39/1 ، ص ٣ )

سادس هذه الدروس الحقيقية التي يجب ان نستخلصها ، والتي نأمل ان يعيها كل فرد يهودي يعيش داخل اسرائيل ، ويتمنى لنفسه وعائلته واولاده واحفاده من بعده السلام والحياة الخالية من التهديد والعنف وحلقة القتل المتبادل المفرغة ، هي انه يستحيل التذكير في اباد اربعة ملايين فلسطيني ، وانه اذا كان للشعب اليهودي ان يعيش مع مسلمي ومسيحي فلسطين ، وضمن مجتمع عربي اصبح يقترب من ٢٠٠ مليون نسمة ، اذا كان له ان يعيش حياة مستقرة سالمة ، فان اسرائيل والاراضي الفلسطينية المحتلة غنية وثرية بمواردها الطبيعية ، وتتسع لضعاف العدد الموجود عليها حاليا . وقد قبل

الفلسطينيون والعرب أن تكون هناك دولتان متجاورتان في اسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة ، وان عليه - أي الاسرائيلي - ان يقبل بحصته من الارض التي خصصتها له المنظمة الدولية ، ويترك سياسة الطمع والجشع التي لن تؤدي الى نتيجة على المدى البعيد .  
والحقيقة السابعة التي نأمل أن تعيها اسرائيل بعد أن اتقن العالم كله بهيها ، هي أنه لا يمكن لأي عطية سلام أن تنجح بدون وجود ممثلين للشعب الفلسطيني يشاركون في عطية صنع السلام ، ان ان العدوان قد حدث اصلا على فلسطين وليس على الدول العربية ، كما ان الخلاف في اساسه خلاف اسرائيلي - فلسطيني ، ولهذا فانه لا سلام بدون وجود ممثل للفلسطينيين على طاولة المفاوضات . ومادام هناك اجماع فلسطيني وعربي ودولي على ان هذا الممثل الفلسطيني هو منظمة التحرير الفلسطينية ، فان على اسرائيل ان تنصاع للارادة الدولية ، وان تتبادل الاعتراف مع المنظمة ، وتتخلى عن نظريات بالية ، وادعاءات اصبحت موضع سخريه العالم عندما تقول ان المنظمة ارهابية ، وان المنظمة يجب ان تشطب من ميثاقها ما يتضمن التهديد بالقضاء على اسرائيل في البحر .  
وامثال هذه الادعاءات اصبحت تثير سخريه العالم باعتبارها تعطيلاً لعطية السلام ؛ ان ما فائدة لو قامت المنظمة بالاعلان عن وقف تهديدها لاسرائيل وشطب ذلك من ميثاقها ، ما فائدته اذا قامت بذلك بدون حسن نية ولمجرد احراج اسرائيل واجبارها على التفاوض ؟ ولقد قلنا سابقا ان الشرط الرئيسي للسلام الحقيقي هو توفر حسن النوايا والثقة المتبادلة مع وجود الضمانات الدولية .

الحقيقة الاخيرة التي أود ان اشير اليها تتعلق بنظرية خاطئة بنيت على المفهوم الخاطي<sup>٥</sup> للامن الذي سبق ان اشرت اليه . هذه النظرية الخاطئة تقول بضرورة التفوق الاسرائيلي في السلاح من اجل التوصل للسلام . وای سلام هذا الذي ستصل اليه المنطقة من خلال زيادة التسلح . يقول الذين يتبنون هذه النظرية انه كلما كان هناك تفوق اسرائيلي ، شعرت اسرائيل بالامن ، وبالتالي برغبتها بالسلام ، وكلما شعر العرب بالتفوق

الاسرائيلي شعروا بحاجتهم للسلام، وقد اثبتت الاحداث الخطأ الجسيم لهذه النظرية الغربية، ان ان الذي حدث في الواقع هو عكس ذلك تماما. ان كلما ازداد التسليح الاسرائيلي يزداد شعورها بالقوة والغطرسة والمهيمنة، وبعدم حاجتها للسلام. ولمسافدا تشعر بالحاجة للسلام وهي تعلم انها متفوقة وتستطيع العدوان معتمدة على تدفق السلاح والمال اليها بدون حساب؟ وفي الطرف الاخر، فانه كلما ازداد التسليح الاسرائيلي شعر العرب بحاجتهم للسلاح الذي اصبح سلعة غير نادرة، ويسهل الحصول عليه من اجل الحماية ضد الاعتداءات الاسرائيلية. وتبدأ الحلقة المفرغة في التسليح من جديد على حساب الارواح التي تزهق، والاموال التي تهدر، ومشاريع التنمية التي تتوقف.

يقول السيد الامين العام في تقريره المقدم لهذه الجمعية الموقرة :

" في ضوء التوتر الشديد السائد في الشرق الاوسط ونشوء عوامل جديدة في الموثق ليس من الواقعية ان نتوقع استمرار حالة اللا سلم واللا حرب الراهنة الى ما لا نهاية." (A/39/600، الفقرة ٤٩)

ولقد قدمت بعد قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) عدة مشاريع للسلام في المنطقة، منها مشروع الرئيس ريغان، ومنها مشروع قمة فاس العربية، ومنها مبادئ السلام التي اقرت في قمة البندقية الاوروبية، ومنها المشروع السوفياتي، بالإضافة الى المشروع المصري - الفرنسي الذي لم يقدم رسميا للام المتحدة. وقد رفضت اسرائيل كل هذه المشاريع. ويدفعنا هذا للسؤال الحائر الذي نسأله دوما : ان ماذا تريد اسرائيل؟

ان مشاريع او مبادئ السلام هذه تشترك في عامل مشترك بينها جميعا : وهو ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة، وتوفير ضمانات الامن لجميع الاطراف في المنطقة. ويبرز سؤال جوهرى ثان : اذا كان العالم قد اجمع على امر واحد وهو الانسحاب الاسرائيلي، فلماذا لم يتم ذلك حتى الان؟

قبل اختتام كلمتي، اود ان اقتبس هذه الفقرات من تقريرين هاميين بين ايدينا نظرا لما تتضمنه من نتائج تلخص كثيرا من الواقع المؤلم الذي تعيشه بلادنا والاسرة الدولية

في عطية البحث المضنية عن السلام المفقود في الشرق الاوسط وفلسطين . يقول السيد  
رئيس اللجنة الدولية المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني :  
" وتشعر اللجنة عند هذا المنعطف الخطير ان القيام بجهد مركز من  
اجل ايجاد حل عادل لقضية فلسطين ، ووضع حد لمحنة الشعب الفلسطيني التي  
لا يمكن قبولها ، قد تأخر اكثر مما يجب بكثير . واللجنة مقتنعة بان مؤتمر السلام  
الدولي بالشرق الاوسط الذي اوصى به مؤتمر جنيف ، وايدهه الجمعية العامة  
في قرارها ٥٨/٣٨ جيم ، يوفر لجميع الاطراف المعنية فرصة المشاركة في مفاوضات  
ينبغي ان تؤدي الى حل عادل للمشكلة . ولذلك توصي اللجنة بقوة بان يركز العمل  
الدولي من الان فصاعدا على الاعمال التحضيرية الضرورية لعقد هذا المؤتمر  
وان يسهم في نجاحه في مهمته السلمية " . ( A/39/35 ، الفقرتان ١٥٩ ، ١٦٠ )



ويقول الأمين العام في تقريره (A/39/600) :

" ويبدو جليا أن نزاع الشرق الأوسط الذي ينطوي في الواقع على قضايا معقدة ومتشابكة ، لا يمكن حله تماما في نهاية الأمر إلا بإيجاد تسوية شاملة تغطي كل جوانبه ، فيلزم أن تظل هذه الحقيقة ماثلة تماما في أذهان الأطراف المعنية ، طالما أن جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الماضي سواء في إطار الأمم المتحدة أو خارج إطارها ، كانت متوخاة بصورة واضحة كخطوات مؤقتة التماسا للسلم الشامل . ومازلت أعتقد أن التسوية الشاملة في الشرق الأوسط يجب أن تفي بالشروط التالية : انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة ، والاحترام والاقرار لسيادة كل دولة في المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ، وحققها في العيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها دون التعرض للتهديد أو أعمال العنف . وأخيرا ، التسوية العادلة لقضية فلسطين على أساس الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة بما في ذلك تقرير المصير . وتظل مسألة القدس أيضا ذات أهمية أساسية في هذا الصدد " . (A/39/600 ، الفقرة ٣٨ )

وفي نفس هذا التقرير يقدم الأمين العام أفكارا للمساعدة في إيجاد إطار صالح للسلم الدائم الشامل في فلسطين والشرق الأوسط ، اذ يقول :

" وقد ناقشت في أوائل هذا العام مع عدد من الحكومات المعنية في الشرق الأوسط وجهات أخرى ، امكانية استخدام آلية مجلس الأمن بطريقة جديدة للعمل مع الأطراف المعنية بشأن مختلف جوانب مشكلة الشرق الأوسط ، واستخلاص ما في الخطط والاقتراحات المختلفة التي قدمت في السنوات الأخيرة من عناصر مشتركة يمكن أن تساعد في وضع أساس لهيكل المفاوضات . وأعتقد أن مثل هذه العملية اذا أمكن البدء فيها ، يمكن أن تؤدي الى توضيح الطريق وتمهيد الطريق للقيام بمسعى كامل للتفاوض بشأن هذه المشكلة " . (A/39/600 ، الفقرة ٤٥)

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : يحمل البند المطروح أمامنا عنوان " الحالة في الشرق الأوسط " ، ولكن ما هو في الواقع الا بند " قضية فلسطين " التي توسعت منذ العدوان الاسرائيلي الأول لتشمل الشرق الأوسط ، نناقش ونطرح ونتجادل ونعود الى قضية فلسطين ، نقرأ تقارير الأمين العام عن الشرق الأوسط ونجدها تنطلق من قضية فلسطين ، نسمع الخطب عن قضية الشرق الأوسط ونتبنى القرار تلو القرار ونجد أنفسنا داخل قضية فلسطين . ولذا ، فإن ما نسميه اليوم " الحالة في الشرق الأوسط " ، يؤكد من جديد بأن قضية فلسطين هي لب وقلب وجوهر أزمة الشرق الأوسط ، وكل محاولة لتسوية أزمة الشرق الأوسط دون مشكلتها المركزية - فلسطين - أو على حسابها ، هي محاولة فادحة مضللة ، ومن ثم باطلة ، فهناك استحالة في حل مشكلة الشرق الأوسط دون معالجة الجوهر ، وحل قضية الشعب الفلسطيني حلا يعيد اليه جميع حقوقه المسلوبة . وما الرفض العربي لكاتب ديفيد الا دليل على التمسك العربي بحقوق لا يمكن التفریط بها .

ان أية مناقشة بناءً على بند حول مشكلة تهدد الأمن والسلم الدوليين يجب أن تستمد معطياتها من جذور القضية المطروحة على الجمعية العامة . ان جذور أزمة الشرق الأوسط التي نشأ عنها النزاع العربي - الاسرائيلي تعود الى تنافس المصالح الاستعمارية في سباق محموم بدأ منذ مطلع هذا القرن ، وذلك لتجزئة منطقة الشرق الأوسط وتقاسم أراضيها بما تتمتع به من موقع استراتيجي ممتاز ، وما تكتنزه من ثروات طبيعية هائلة ، وما تحتويه من ممرات مائية وأرضية وجوية حيوية للعالم بأسره ، ولم تعر هذه المخططات الاستعمارية مصالح شعوب المنطقة بالا ، بل دأست على أهم وأقدس حق الا وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها .

وهكذا نشأ النزاع عندما اقتطعت فلسطين وخصصت لتكون ليس وطننا لأهاليها بل مجالا جغرافيا لاختبار طرق تنفيذ استعمار استيطاني من نوع جديد ، اختلف عن غيره بتعدد جنسيات مستوطنيه وبشعاراته العنصرية وبدوره المدمر ، والتقت مصالح الحركة الصهيونية الأوروبية مع مصالح الدول الاستعمارية فعقدت

" الصفقة الكبرى " التي كرسها وعد بلفور عام ١٩١٧ ، والتي نصت على اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين . وفي المقابل ، تعهدت الحركة الصهيونية - وما هي ، أي الحركة الصهيونية ، الالاناج الافرازات والتناقضات في المجتمعات الاوروبيسمة الاستعمارية - بأن تحمي مصالح الغرب الاستعمارية في هذه المنطقة ، وفي مقدمتها السيطرة على قناة السويس ، وقطع التواصل الجغرافي ما بين المشرق العربي ومغربه ، ووآد تطلعات الشعب العربي في الوحدة والحرية والتقدم .

لذا ، ليس بامكان الجمعية العامة أن تعالج أزمة المشرق الأوسط اعتباراً من أحدث عدوان لاسرائيل ارتكب ضد شعبنا العربي ، بل عليها أن تتحلّى بالنظر الشاملة فتناقش الأزمة منذ العدوان الأول . وان لم نفعل ذلك لوقعنا في الشرك الذي نصبته اسرائيل ، أي القبول بالأمر الواقع الأحدث زمنياً ، والذي تخلقه اسرائيل بحروبها المتعاقبة بحيث ينشغل المجتمع الدولي بنتائج الحرب السابقة ، وينتقل الاهتمام الدولي على احتواء نتائج الحرب الأحدث وهكذا دواليك .

فمن السذاجة ان نصدّق مزاعم اسرائيل بأنها احتلت جنوب لبنان عام ١٩٨٢ لتحقيق ما أسعته " بأمن الجليل " . فما احتلته اسرائيل من جنوب لبنان هو تنفيذ لمخطط وضع عام ١٩١٩ من قبل الوكالة اليهودية ، وعرض على مؤتمر السلام في باريس - وكذلك ما احتلته اسرائيل عام ١٩٦٧ من أراض فلسطينية وسورية كان مقررا في نفس هذه المخططات - وما استولت عليه من اراضي الدولة الفلسطينية حسب قرار التقسيم الجائر عام ١٩٤٨ ، لم يشكّل بداية توسع فحسب ، بل كان مرحلة في ابتلاع كل فلسطين عن طريق منع اقامة الدولة الفلسطينية حسب القرار المشار اليه أعلاه .

ان الجمعية العامة تواجه استمرار الاحتلال الاسرائيلي لكل انحاء فلسطين ، وللجولان ، ولجنوب لبنان ، كما تواجه تعنت اسرائيل في عدم الغاء ضمّ القدس والجولان ، وعدم الانسحاب الفوري واللامشروط من جنوب لبنان ، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٥٠٩ ( ١٩٨٢ ) . وتعمضي اسرائيل في مصادرة الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وتهويدها من خلال بناء المستعمرات ، وتخلق الظروف الملائمة لاختلاء الضفة الغربية من سكانها العرب ، وذلك تمشياً مع ايدولوجيتها العنصرية القائمة على مقولة : " أرض بلا شعب لشعب بلا أرض " . وقد بنيت هذه المقولة على فرضية كاذبة مضلّلة حولها الاسرائيليون الى سياسة تنقذ يومية لتحقيق الفرضية ولكن بمفعول رجعي ، ففي تصريح علني أگسد اسحق شامير ، رئيس عصاة شترن ، وقاتل وسيط الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت ، هذا المبدأ بقوله :

" ان اسرائيل لم تأخذ الأراضي بالغزو من أصحابها الشرعيين ، وانما حررتها من بلدان فنزتها في عام ١٩٤٨ " .

وأضاف :

" نحن لم نضمها ولن نضمها ، فهي جزء من أرض اسرائيل ، وما هو جزء من بلدكم فانكم لا تضمونه " .

وكان شامير يعبّر في الواقع عن الفكر الصهيوني القائم على ما يسمى بحق اسرائيل

بالاستيلاء ، باسم الصهيونية واليهودية ، على كل ارض تقع ما بين النيل والفرات ، وكأنه ليس للعرب اى وجود او أية حقوق . ولربما كان أحسن من عبّر عن طبيعة اسرائيل هذه ودورها هو وزير خارجية السنغال ، بوصفه رئيسا للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المعقود في جنيف عام ١٩٨٣ ، بقوله :

" وهكذا نجد اسرائيل حاليا في حرب ضد الشعوب العربية والشعب الفلسطيني للمرة الخامسة منذ انشائها في عام ١٩٤٨ . ومهما اختلفت ذرائع اسرائيل التي تجرب بها ارتكابها للارهاب والعدوان وشن الغزوات ، يظل منطقها واحد : منطق السياسة الصهيونية التي تستهدف في النهاية اخضاع الشعب الفلسطيني ، وانشاء ما أسماه بن فوريون " بمملكة داوود الثالثة " واسرائيل الكبرى " الممتدة من النيل الى الفرات" . أما تحديد من يستوطن اسرائيل الكبرى ، فقد خرجته الصهيونية بفرض سيادة اسرائيل على اليهود في العالم بأسره اينما وجدوا ، وربطهم بما يسمى " بأرض الميعاد " ، وتسابق زعماء الصهاينة العلمانيين منهم والمتدينون في تخريج نظريات السيادة الاسرائيلية على كل من ولد من أم يهودية وحيثما وجد في العالم .

ويقول الاستاذ الأمريكي ناووم شومسكي في كتابه الحديث " المثلث المشؤوم " المنشور عام ١٩٨٣ ، وذلك في معرض المقارنة التي أجراها بين الحزبين الاسرائيليين - العمل والليكود - بأن كليهما يرفض الاعتراف بأى حق وطني فلسطيني قرب الأردن . ولا حظ الكاتب :

(تكلم بالانكليزية)

" ان دولة اسرائيل ، كما قرّرت المحاكم ، ليست دولة لمواطنيها ، ولكنها بالأحرى " دولة ذات سيادة للشعب اليهودي " ، حيث ان " الشعب اليهودي لا يتكوّن فقط من الذين يقطنون اسرائيل ، بل كذلك من اليهود في الشتات " .

" وهكذا ، لا توجد بهذا المعنى ، أمة اسرائيلية بمعزل عن

الشعب اليهودي "

(وواصل كلمته بالعربية )

هذا ما تدعيه السلطة القضائية في اسرائيل . اما السلطة التشريعية ،

فقد قضت بالتالي ، حسبما جاء في كتاب شومسكي :

(تكلم بالانكليزية )

" ان الحق التاريخي للشعب اليهودي في أرض اسرائيل ، بما في

ذلك الضفة الغربية ، هو أمر لا يمكن نقضه " .

(واصل كلمته بالعربية )

ولقد لخصت فولدا ماثير بجملة واحدة الغرض التوسعي من هذه الفتاوى

والتشريعات عندما ادعت زورا :

(تكلم بالانكليزية )

" لم يكن الأمر كما لو كان هناك شعب فلسطيني في فلسطين ، يعتبر

نفسه شعبا فلسطينيا ، وجئنا نحن وطردناه منها واقتصبنا أرضه . فلم

يكن لهم وجود " .

## (واصل كلمته بالعربية)

وإذا أضفنا الى كل ذلك " قانون العودة " ، الذي ينتهك انتهاكا صارخا القانون الدولي والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، نرى بأن اسرائيل تعمل منهجيا لانفسها الفلسطينيين لتحقيق اسرائيل الكبرى عن طريق استيراد المستوطنين من المستودعات الاسكانية اليهودية في العالم بأسره . ولقد امتد هذا التزوير ليشمل الجولان وكل منطقة يصل اليها الجيش الاسرائيلي ، خامس أقوى جيش في العالم كما يدعون .

وخلاصة القول ، ان اسرائيل كيان توسعي ينفذ ، مرحلة اثر مرحلة ، سياسته على الأرض العربية لخلق اسرائيل الكبرى ، وحشر جميع يهود العالم البالغ عددهم حوالي ٢٠ مليون فيها ، ان رضوا أم أبوا ، بالترغيب أو بالارهاب ، باسم الدين أو العسرق أو التاريخ . ومن لا يتفق معهم من اليهود يعتبر مرتدا عن ديانته كافرا لعدم مشاركته في جريمة الاستعمار الاستيطاني . ومن أحدث ضحايا الدكاتورية الصهيونية ، الكاتبة الأمريكية الجنسية اليهودية الديانة روبرتا سترافس فورلخ التي وصفت الدكاتورية الصهيونية في كتابها " مصير اليهود " الذي صدر عام ١٩٨٣ قائلة :

## (تكلم بالانكليزية)

" في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، عقد ثلاثة من الحاخامات محكمة حاخامية في فندق هوليداي لن في تيوكسبري بولاية ماساشوستس ، وأصدروا قرارا بحرمان كل أعضاء جماعة "أجنده" ، بالإضافة الى عدد من كبار اليهود ، بما فيهم عدة حاخامات ، لأنهم وقعوا اعلانا انتقدوا فيه غزوا اسرائيل للبنان .

وضربت نفس الكاتبة مثالا بالكاتب الأمريكي الشهير آي . لف . ستون الذي احتج

قائلا :

## (تكلم بالانكليزية)

" ان أي يهودي يتفوه بكلمة طيبة عن العرب أو السلام يعتبر شخصا يعاني من أزمة هوية ، أو يكره نفسه " .

## (ثم واصل كلمته بالعربية)

ومن المفارقات ، أن تنادى الأغلبية العظمى من اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية بعدم المزج بين الدين والدولة في بلدهم أمريكا ، بينما تدعو الى عكس ذلك في اسرائيل ، عندما يتصل الموضوع بنهب أموال المكلف الأمريكي لحماية ما يسمونه " بدولة اسرائيل " التي تجسد ، بادعائهم ، التراث والقيم اليهودية/السيحية متناسية أن المسيحية منتشرة في كل الدول التي تدخل في اطار مخططات التوسع الاسرائيلي الاستيطاني في منطقتنا ، وهو استيطان لا يميز بين عربي وعربي . فعدا الصهيونية للمسيحيين العرب لا يقل عن عدائها للمسلمين منهم ، ومتناسية كذلك أن فلسطين هي مهد المسيحية ، وأن أقدم وأعرق الكنائس في العالم تقع في منطقتنا .

ما لا شك فيه ، أن الاعلام الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية ، متضافرا مع جهود اللوبي الصهيوني في الكونغرس الأمريكي ، قد حقق نجاحات في اقناع العامة من المواطنين بأن اسرائيل هي جزيرة الديمقراطية في المنطقة ، وأنها ليس لها غاية سوى التوصل الى السلام مع العرب الذين يحيطون بها من كل جانب ، وأن العرب رفضوا هذا السلام .

هل نحن بحاجة الى تذكير الجمعية العامة بأن اسرائيل أجهضت جميع جهود السلام ، ورفضت مقترحات السلام العربية لغاس . ان اسرائيل رفضت حتى مجرد فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، كما قطعت الطريق عن كل جهد لاقامة سلام عادل على أساس الشرعية الدولية القائمة على قرارات الأمم المتحدة ، وتحت اشراف المنظمة الدولية وفي اطار هذه المنظمة . واننا نحيلكم الى وثيقة الجمعية العامة ومجلس الأمن A/39/214-S/16507 التي لا تمثل سوى عينة واحدة من الرفض الاسرائيلي . وفي هذه الحالة ، لم تكف اسرائيل برفض حضور المؤتمر ، بل وصفت مؤتمر السلام المقترح بقرار الجمعية العامة ( ٥٨ / ٣٨ جيم ) بأنه " ممارسة دعائية جوفاء " ، وأنه " محاولة من جانب الجمعية العامة لتقويض قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) " ، وهو قرار كما هو معلوم أسقط قضية فلسطين وكل الحقوق الفلسطينية من الوجود .



أما جواب حكومة الجمهورية العربية السورية فقد تضمن دعم المؤتمر بقوة ، وأقتبس من الوثيقة A/39/416-S/16708 :

" دأبت الجمهورية العربية السورية على المطالبة بضرورة إيجاد حل عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط في إطار الأمم المتحدة واستنادا لقراراتها المتعلقة بالنزاع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين " .

وعلى هذا الأساس جاء قبولها بقرار مجلس الأمن ٢٣٨ ( ١٩٧٣ ) مع تأكيدها في حينه عبر وثيقة الأمم المتحدة A/9250-S/11040 المؤرخة في ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ ، على أن فهم الحكومة السورية للقرار المشار اليه يتركز على :

" أولا : الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة في حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، وما بعده .

" ثانيا : ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفقا لقرارات الأمم المتحدة .

" وانسجاما مع قناعتنا المبدئية التي تشكل انعكاسا لرغبة المجتمع الدولي ،  
أيدت الجمهورية العربية السورية قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم المؤرخ في  
١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ والقاضي بعقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق  
الأوسط ، برعاية الأمم المتحدة ، وشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة  
التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى ، للتوصل الى حل  
عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط ، يضمن انسحاب اسرائيل من كل الأراضي  
العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ويحقق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي  
الفلسطيني ، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على  
ترابه الوطني " . (A/39/416-S/16708)

اضافة الى ذلك ، أيدت الجمهورية العربية السورية مشروع السلام السوفياتي

ورحبت به .

من أين استمدت اسرائيل وتستمد قدراتها على تحدى الأمم المتحدة بشكل مستمر؟  
نجد الجواب في الرفض المماثل في موقف الولايات المتحدة المدرج في الرسالة الواردة في  
تذييل وثيقة الجمعية العامة ومجلس الأمن ( A/39/130-S/16409 ) التي وجهتها السفارة  
السيدة كيركبتريك الى رئيس مجلس الأمن . ان هذا الرفض الثنائي الأمريكي - الاسرائيلي  
لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط قد أدرج في تقرير الأمين العام في وثيقة  
الجمعية العامة ومجلس الأمن A/39/130/Add.1-S/16409/Add.1 المؤرخ في ١٣ أيلول/  
سبتمبر ١٩٨٤ والذي علق عليه الأمين العام بقوله :

" الا أنه من الواضح ، في الوقت الحالي ، من ردّي حكوتي اسرائيل ( A/39/

214-S/16507 ) والولايات المتحدة الأمريكية ( A/39/130-S/16409 ؛ المرفق

الثالث ، التذييل ) أنها ليستا على استعداد للاشتراك في المؤتمر المقترح " .

( A/39/130/Add.1 ، ص ٣ )

ليس أمام الجمعية العامة الا أن تدين كلا من الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل

على هذا الرفض الذي يتنافى وأسس السلام ومبادئه المتفق عليها في المؤتمر الدولي

المعنى بقضية فلسطين . ان هذا الرفض الاسرائيلي يؤكد صحة اعلان الجمعية العامة في الفقرة ١١ من قرارها الصادر عن الدورة الاستثنائية الطارئة التاسعة والمؤرخ في شباط/فبراير ١٩٨٢ ، والمؤكد عليه في جميع الدورات العادية منذ ذلك التاريخ ، وتلخص هذه الفقرة على ما يلي :

" تعلن [ الجمعية العامة ] أن سجل اسرائيل واجراستها تؤكد أنها ليست دولة عضوا محبة للسلم ، وأنها لم تفلا بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق ولا بالالتزامات المترتبة عليها بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٣ (د - ٣) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ ."

ان الممارسات الاسرائيلية الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة - اذا ما وضعنا جانبا ممارسات القتل والارهاب الرسمي والخاص والترحيل والسجن والاعتقال - انما تنبع عن الفكر الصهيوني الذي يترجم على الأرض من خلال خلق الأمر الواقع ، الذي تعتقد اسرائيل بأنه بالامكان من خلاله ضم الضفة الغربية ، بما فيها القدس وغزة والجولان . ولكن اسرائيل مخطئة ، فان لدى العرب الارادة والامكانات التي ستتيح لهم ازالة الأمر الواقع ، الذي يتعارض وحقوقهم الوطنية والقومية ، فالتاريخ ليس ملك اسرائيل . اننا على يقين بأنه بمقدور أممتنا العربية أن تعكس الاتجاه الذي تسير به اسرائيل ، فالكفاح من أجل تحرير الأرض ، واعادة الحقوق الى أصحابها قائم . وما استمرار النزاع العربي - الاسرائيلي الا دليل على رفض العرب الاستسلام لاسرائيل ، لاسيما وأن خطرنا يهدد أممتنا كلها ، ويستهدف دول منطقة الشرق الأوسط دون استثناء . ويتضح من المعلومات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة ، والدرج في وثيقة الجمعية العامة ( ٨/39/591 ) أن اسرائيل أقامت في الضفة الغربية ١٦٠ مستوطنة ، وفي قطاع غزة ( ١٩ ) مستوطنة ، وفي الجولان السوري ( ٤١ ) مستوطنة ، منذ عام ١٩٦٧ ، وأن اسرائيل استولت على أكثر من ٤٠ في المائة من الأراضي في الضفة الغربية كي يستغلها الاسرائيليون . وقد جاء في نفس التقرير

على لسان ديفيد ليفي في ٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، وكان نائبا لرئيس مجلس الوزراء  
ووزيرا للاسكان في ذاك الوقت أنه :

" حدث نمو سكاني يبلغ ٤٥ في المائة في السكان اليهود في الأراضي ،  
أى من ٢٠ . . . الى ٢٩ . . . نسمة أثناء السنة الماضية وحدها " ، وجاء في  
التقرير : " أن اللجنة الوزارية للمستوطنات قررت بتاريخ ١٠ حزيران /يونيه ١٩٨٤  
انشاء مستوطنتين جديدتين في الجولان : " عين كف ودليت " . وجاء في  
الفقرة ٢٤٦ من التقرير على لسان ماتتياهو دروبلس ، مدير دائرة الاستيطان بالوكالة  
اليهودية : " سيكون هناك ما يربو على ١٠٠ . . . يهودى في المنطقة ، أى في الضفة  
الغربية والجولان ، بحلول عام ١٩٨٥ " .

وقد استنتجت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس  
حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة في الفقرة ٣٢٨ من تقريرها ما يلي :

"وتلاحظ اللجنة، استنادا الى المعلومات والادلة المعروضة عليها، ان السياسة العامة لحكومة اسرائيل تواصل اتباع نفس الخطوط التي اتبعتها في السنوات الماضية . وتقوم هذه السياسة على أساس الفكرة القائلة ان الاراضي التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧ تشكل جزءا من دولة اسرائيل، ومن ثم فان التدابير التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية، مثل انشاء المستوطنات ونقل المواطنين الاسرائيليين الى الاراضي المحتلة، لا تشكل عملية ضم . وما يوضح هذه السياسة البيانات التي أدلى بها أعضاء حكومة اسرائيل خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، والتي ترد في الجزء ١٠ من الفرع الرابع اعلاه . وتلاحظ اللجنة الخاصة ان التصريحات التي من هذا القبيل، مهما كانت صيغتها، والتي تعكس نية واضحة لدى حكومة اسرائيل بان تضم الاراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧، تمثل انتهاكا لالتزامات اسرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة" . (A/39/591، الفقرة ٣٢٨) .

ومن الواضح من تقرير اللجنة ان اسرائيل تضر ايضا احتلال الاردن . فقد نقلت تصريحها لاريفيل شارون - مرتكب مذبحه صبرا وشاتيلا في بيروت عام ١٩٨٢، ومذبحه قبية في عام ١٩٥٣، جاء فيه:

"انه حتى لو لم تطالب اسرائيل حاليا بالاجزاء التي تشمل الاردن من ارض اسرائيل، فاننا يجب ان نتذكر دائما انه رغم ان تلك الاراضي ليست في ايدنا، فانها لنا" . (الفقرة ٢٤٦، ص ١٠٥)

ان كل هذه المعلومات تؤكد بان الممارسات الاسرائيلية هي حلقة في سلسلة التوسع الاسرائيلي الذي يتم على حساب الاراضي العربية بما فيها القدس والجولان . والمعلوم لدى الجميع بان نقل السكان من والى الاراضي المحتلة يعتبر من "الانتهاكات الخطيرة" لاتفاقية جنيف الرابعة حول حماية المدنيين زمن الحرب، وان "الانتهاكات الخطيرة" تعني جرائم حرب ترتب مسؤولية على مرتكبيها . واننا على يقين بان المسؤولين

عن هذه الجرائم لا بد ان يكون لهم لقاء مع العدالة الدولية ، ولمست ذكريات محاكمات نورمبرغ ونتائجها بعيدة عن ذاكرتنا . ولا بد لآرييل شارون ، الذي يقاضي الان مجلة " تايمز " الامريكية لانها قالت الحقيقة عن مسؤوليته المباشرة في مذابح صبرا وشاتيلا ، ان يدفع ثمن جرائمه بدلا من ان يكافأ على هذه الجرائم بخمسين مليون دولار .

ورغم الانتهاكات الصارخة لاتفاقية جنيف الرابعة ، فان الادارة الامريكية ترفض حتى هذه الساعة اعتبار المستوطنات بانها غير شرعية ، مما شجع اسرائيل على الضي في سياسة الضم القافز من جهة ، والزاحف من جهة اخرى ، بالساعات المالية الامريكية . وسبع ذلك ، يدعي الرسيون الامريكيون برها ، بانهم تطهروا بالعرب الصداقة بحكم مصالحهم في المنطقة ، وكان الشعب العربي قد كتب عليه ان يقبل بالتسلط الامريكي المغلف بالصداقة والعدوان الاسرائيلي في آن واحد .

أما في جنوب لبنان ، فان السادية الاسرائيلية تتجلى في ايشع اشكالها فسي الاراضي التي تحتلها القوات الاسرائيلية منذ حزيران / يونيه ١٩٨٢ فعمليات القتل والاختطاف والاعتقال والتعذيب والاعتقال اصبحت القاعدة اليومية . ويتفنن الجيش الاسرائيلي في عمليات التخريب والارهاب والنهب والسلب وسرقة المياه . فقد دمرت اسرائيل البنسى الزراعية لغرض المنتجات الاسرائيلية على الاهالي ، وفي الوقت نفسه اقلعت البساتين لمنع بيع وتسويق منتجاتها ، اى المنتجات اللبنانية ، وذلك لاجاعة وافقار الاهالي اللبنانيين . فتخريب البنسى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو هدف بقدر ما هو وسيلة . هدفه تفريغ المنطقة من سكانها اللبنانيين ، ومنع النازحين منهم بالعودة الى ديارهم وفق النهج التطبيقي لمفهوم التوسع الاسرائيلي تحت شعار : ارض بدون شعب لشعب بدون ارضه أما الوسيلة فهي كما قلنا الارهاب ودوما الارهاب . لقد اضحى اللبنانيون يعون بان ممارسات اسرائيل ممارسات موجهة ضد وجودهم الوطني والبشرى . ولقد وصف مثل لبنان لسدى الامم المتحدة ، في رسالته المعممة في الوثيقة ( A/39/282-S/16597 ) أعمال اسرائيل الاعباطية والوحشية ، وقد بحث مجلس الامن شكوى لبنان ، ولكنه لم يتوصل الى نتيجة ما بسبب الغيتو الامريكي على قرار انساني بحثه تضمن في الفقرة ١ من منطوقه :

- " [دعوة] الى احترام سيادة لبنان واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية
- احتراما دقيقا داخل حدوده المعترف بها دوليا .
- ونصت الفقرة ٢ من منطوقه على التأكيد بأن :
- " اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تنطبق على الاراضي التي تحتلها
- اسرائيل في جنوب لبنان وغربي البقاع وفي قضاء راشيا .
- ويدعو القرار في الفقرة ٣ من منطوقه اسرائيل الى :
- " الاحترام الدقيق لحقوق السكان المدنيين في المناطق الخاضعة
- لاحتلالها في الجنوب وفي غربي البقاع وفي قضاء راشيا .
- ويطلب في الفقرة ٤ من منطوقه :
- " جميع القيود والعقبات التي تحول دون عودة الاحوال العادية فسي
- الاراضي المحتلة ، والتي تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة " . ( S/16732 )

والواقع ان اسرائيل تخلق في جنوب لبنان كما ورد في الاعلام الغربي "ضفة غربية" جديدة وجولان جديد ، وفزة جديدة . واسرائيل بقطعها المواصلات من وإلى الاراضي التي تحتلها في لبنان تنتهك انتهاكا صارخا مبدأ ثابتا آتيا من مبادئ القانون الدولي الانساني ، ألا وهو حق الانسان في العودة الى دياره ، وحق الانسان في التنقل بحرية في ارض وطنه .

ونتساءل هنا هل هناك من فارق بين ممارسات الصهيونية في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ الى اليوم وبين ممارسات النازية التي عانت منها أوروبا ؟ هل اتفاقية جنيف الرابعة التي وضعت على اساس تجارب ومعاناة اليهود وغير اليهود في أوروبا ، صالحة فقط لاوروبا وللولايات المتحدة الامريكية وغير قابلة للانطباق - كما تدعي اسرائيل - على الاراضي العربية المحتلة ؟ ما الفارق بين ممارسات اسرائيل ضد السكان غير اليهود وبين ممارسات نظام بريتوريا ضد السكان غير البيض في جنوب افريقيا وناميبيا ؟ ولذا لم يكن بوسع اسرائيل الا ان تستغل الفيتو الامريكي على انه مكافأة لها على انتهاكاتهما لحقوق اللبنانيين في الجنوب ، والدوس على كرامة شعب لبنان ومصالحة الوطنية ككل .

اننا نحبي كفاح شعب لبنان الذي نجح في اسقاط اتفاقية ١٧ ايار/مايو ١٩٨٣ ، وسينجح في نضاله لانها "الاحتلال الاسرائيلي من خلال المقاومة البطولية التي يبديها ، ولا سيما في منطقة الجنوب ، وتحرير لبنان من الابتزاز الاسرائيلي .

وانا كان مجلس الامن عاجزا عن تنفيذ قراراته بشأن لبنان ولا سيما القرار ٥٠٩ (١٩٨٢) ، فان المقاومة اللبنانية من خلال ممارستها لحقها الطبيعي والوضعي في تحرير ارض وطنها ، وانطلاقا من حق الدفاع عن النفس ، لا بد وان تنجح في تحقيق انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي اللبنانية المحتلة .

لم تكن اسرائيل قادرة على التماهي في ممارسة سياساتها العدوانية والتوسعية لولا الدعم غير المحدود في جميع السهات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية من الولايات المتحدة الامريكية . ان التعاون الاستراتيجي الذي عقد في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨٢ بين واشنطن وتل ابيب تطور وتوسع اطاره بحيث اصبح حلقة استراتيجية



عسكريها بكل معنى الكلمة ، موجهها ضد مصالح الامة العربية ، وضد حقوقها في العيش فسي  
سلام ، محررة من التهديد والاحتلال الاجنبي الصهيوني ، تبني علاقاتها الخارجية على  
اساس المساواة والعدالة والاحترام المتبادل .

ان المساعدات الامريكية لاسرائيل قد بلغت ارقاما مذهلة . ان واشنطن منحت  
اسرائيل ٢٦ بليون دولار خلال العام المالي الامريكى ، الذى بدأ في اول تشرين الاول /  
اكتوبر الماضى ، نصف هذا المبلغ أى ١٢ بليون كمساعدات اقتصادية ، و ١٤ بليون  
كمساعدات عسكرية ، وكلها أى الاقتصادية والعسكرية بشكل هبة . وهكذا تبلغ حصة الفرد  
الاسرائيلي من المساعدات الامريكية الرسمية ٦٢٢ دولارا في السنة الواحدة ، وبشكل هذا  
المعدل اعلى نسبة من المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية لاية دولة في  
العالم . وتؤكد صحيفة " كريستيان ساينس مونيتور " في عدد ٢٤ من تشرين  
الاول / اكتوبر الماضى ، بان الكونغرس هذا العام قد حول كامل مبلغ المساعدات الى هبة .  
واضافت انه منذ عام ١٩٨٠ قدمت واشنطن الى اسرائيل مبلغ ٢٩ بليون دولار ، منها ١١  
بليون بشكل قروض والباقي هبة . وبالإضافة الى ذلك فقد اشترط الكونغرس في قانون  
السوازنة على ادارة ريغان بان تدفع لاسرائيل كامل مبلغ ١٢ بليون دولار خلال الربيع  
الحالي من السنة التالية ، في حين ان المساعدات الامريكية للدول الاخرى تقسط على مدى  
السنة التالية ، وذلك رغبة من الكونغرس في مساعدة اسرائيل على معالجة ازمة السيولة  
النقدية التي تعاني منها بشكل حاد ، حيث بلغ التضخم النقدى في اسرائيل ما يناهز  
الالف في المائة ، ويتوقع ، حسبما جاء في صحيفة " نيويورك تايمز " في عدد ٢١ الصادر في  
٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ، ان يصل الى ١٢٦٠ في المائة خلال العام القادم . وتفيد  
المعلومات الرسمية بانه بسبب الفوائد المنخفضة التي تدفعها اسرائيل على القيمة الحقيقية  
للقرض الممنوحة لها ، فان المساعدات الامريكية تبلغ في الواقع ثلاثة اضعاف قيمتها الاسمية  
اى ان المكلف الامريكى يدفع لاسرائيل خلال هذه السنة التالية ما قيمته ٢٨٨ بليون دولار .  
واذا ما الح بيريزه ، كما جاء في الصحف الامريكية ، على مبلغ ٤ بلايين دولار لعام ١٩٨٦  
كمساعدة ، ويحولها الكونغرس الى هبة كمادته فان المكلف الامريكى وقتئذ سيدفع

لاسرائيل ما قيمته الحقيقية ١٢ بليون دولار، بحيث يبلغ دخل كل فرد اسرائيلي من الخزنة  
الامريكية ما يزيد على ثلاثة آلاف دولار امريكي خلال تلك السنة . ويضاف الى هذه المساعدات  
الرسمية المساعدات الخاصة المعفية من الضرائب وتبلغ حوالي بليون دولار في السنة .  
كما بان الديون الخارجية الرسمية الاسرائيلية سترتفع من ٢٣ بليون هذا العام الى  
٤١ بليون عام ١٩٨٨ ، مع العلم بان الديون الخارجية للفرد الاسرائيلي هي اليوم اقل من  
نسبة دين في العالم .

ان لاستعراض هذه الأرقام أثر مذهل اذا تذكرنا بأن متوسط دخل الفرد في  
أكثرية الدول الممثلة في هذه القاعة يتراوح ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ دولار في السنة . ومع  
ذلك فان " اللوي " الصهيوني أي مايسمى بالانكليزية " لجنة الشؤون العامة الأمريكية  
الاسرائيلية " ، يتفضل على الأمريكيين بادعائه . وما يلي قد ورد في صحيفة " كريستيان  
ساينس مونيتور " في عدد ٢٤ الماضي :

(تلكم بالانكليزية)

" ان لجنة الشؤون العامة الأمريكية الاسرائيلية ، وهي جماعة ضغط  
مؤيدة لاسرائيل تقول ان " تقديم المعونة لاسرائيل هو أمر حيوي بالنسبة لأهداف  
السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، وهام بالنسبة لبقا  
اسرائيل كحليف حر ومستقل " . وتضيف اللجنة " أن المصالح السياسية والعسكرية  
والاقتصادية للولايات المتحدة تستفيد من الانحياز القوي لاسرائيل ، الحليف  
الديمقراطي الوحيد المستقر سياسيا في المنطقة . والمساعدة الخارجية ضرورية  
لدعم عملية السلم في الشرق الأوسط واستمرارها . فهي تمثل استثمار أمريكا المستمر  
في السلم " .

(ثم واصل كلمته بالعربية)

ان حقن اسرائيل بالمال على هذا النحو يعني بشكل قاطع ، مد اسرائيل بوسائل  
العدوان والتوسع اضافة الى تجهيزها بتجهيزات زرع الرعب والدمار ومساعدتها في استمرار  
احتلالها للضفة الغربية والجولان وجزء وجنوب لبنان . وليس كما قيل في المقال السابق  
استثمار أمريكا المستمر في السلم ، وتعترف اسرائيل بأن تكاليف احتلال جنوب لبنان تبلغ  
مليون دولار في اليوم في الأحوال العادية . ان فالولايات المتحدة الأمريكية هي التي  
تعول العدوان الاسرائيلي ، وترسخ الاحتلال ، وليس لديها لا مشاريع ولا اهتمامات  
سلمية ، هذا هو الواقع .

ورغم سبيل الأسلحة المتقدمة التي تتلقاها اسرائيل من أمريكا ، ورغم التحالف  
الاستراتيجي الذي رهن السياسة والقوة الأمريكية لاسرائيل ، فاننا على ثقة بقدره شعبي  
العربي على مواصلة الكفاح من أجل استرداد حقوقه المسلوبة . ان الجمهورية العربية  
السورية تتحمل أعباءها الوطنية والقومية بكل أمانة وجرأة وذلك لأن المخطط الأمريكي -  
الصهيوني يستهدف سورية بقدر ما يستهدف وجود الأمة العربية . ولن نألو جهدا في  
التصدي للعدوان الاسرائيلي المتصاعد واحتوائه وردّه على أعقابهِ . ولن يتحقق السلام  
في المنطقة الا اذا كان سلاما قائما على العدل وليس سلاما مفروضا على منطقتنا بالقوة  
لاخضاعها لهيمنة المصالح الامبريالية الأمريكية في ظل الغطرسة الاسرائيلية . ان ما حققناه  
من نجاحات في التصدي للمخططات التي حاولت الامبريالية فرضها على المنطقة يدل بشكل  
قاطع على حتمية انتصار ارادة الشعب العربي .

ونقول للولايات المتحدة بكل وضوح ، ما قاله الوفد العربي السوري في المناقشة  
العامة ، ان استمرارها على ايجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين على أساس  
اتفاقيات كامب ديفيد أو ما يماثلها من الحلول الجزئية والمنفردة قد زاد من حدة التوتر  
في المنطقة ، وضاعف من عوامل تفجرها ، ويمكن اسرائيل من تكثيف مستوطناتها في الأراضي  
العربية المحتلة ، وأطلق يدها لتضرب في كل اتجاه ، فضمت القدس ثم الجولان ، وضرت  
لبنان ، وما زالت تحتل أجزاء كبيرة منه ، كما أضعف دور الأمم المتحدة الايجابي المبني  
على الشرعية الدولية .

ولا نجد كلمات أفضل تعبيرا عن الموقف السوري من تلك التي قالها الرئيس حافظ  
الأسد في خطابه أمام قمة عدم الانحياز في نيودلهي ، في اذار / مارس ١٩٨٣ ، خلال  
أحلك الظروف التي كانت تعربها سورية من جراء الغزو الاسرائيلي ، فقد قال :  
" ان ما تسعى اليه اسرائيل وأمريكا انما هو سراب خادع ، وان أمانتي  
الشعوب وأوطانها وحقوقها العادلة لا يمكن القضاء عليها ودفعها بالمدافع .

سيبقى الشعب الفلسطيني الشعب القوي المدافع عن حقوقه ، وستبقى قضية فلسطين قضيتنا ندافع عنها بشرف ، لا نفرط فيها ولا نسمح بتصفيتها أو التفریط فيها . أما لبنان الشقيق ، فنسئل أوفياً ، لالتزامنا الأخوي تجاهه ، نقف معه بقوة وبكل طاقتنا ، من أجل تحرير أرضه وصيانة وحدته واستقلاله . ان سورية ستظل القلعة التي تتحطم أمامها كل محاولات الامبرياليين الأمريكيين والصهيونييين بالتوسع والهيمنة وقهر العرب .

ورغم ما يبذروا وعلى السطح ، فاني على ثقة لا يخالجهما أى شك بمستقبل الشرق ، وتحقيق النصر على المعتدين .

أما الجمعية العامة فلقد برهنت باستمرار على وعيها الكامل وتفهمها العميق لمعطيات وطبيعة المعركة التي فرضت علينا منذ فجر استقلالنا ، فمدتنا وما بالدعم والتأييد الذي كان محل تقدير واعتزاز لدى شعبنا العربي . واننا نتوقع في هذه الدورة مزيداً من الدعم والتضامن يتناسب مع الخطر المتفاقم الذي يهدد حرية واستقلال وسيادة ووحدة أراضي البلدان العربية . ان قراراتكم هي ترسيخ للشرعية الدولية ، وتعبير عن ارادة المجتمع الدولي في ايجاد حل عادل لمشكلة الشرق الأوسط تستند الى مبادئ أساسيين يقوم عليهما النظام الدولي وهما : حق تقرير المصير ، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة . ولذا ، فان على الجمعية العامة ، رغم ما يمارس عليها من ضغوط ، أن تنفذ جميع قراراتها ذات الصلة . واننا على يقين بأن الارادة السياسية للغالبية العظمى قادرة على تنفيذ القرارات التي تجسد هذه الشرعية ، وعلى تجاوز العراقيل التي تضعها بعض الأوساط المعادية للأمم المتحدة ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل .

السيد نثيا هو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا بد أن أعترف بشعوري ببعض الدهشة وقد رغير قليل من الحيرة ، ازاء المناقشتين المتعلقتين بالشرق الأوسط ، وهما مناقشتان منفصلتان مندرجتان حاليا في جدول أعمالنا . الأولى تسمى " الحالة في الشرق الأوسط " ، والثانية تسمى " قضية فلسطين " ، وهي طريقة متحيزة للغاية في الإشارة الى النزاع العربي الاسرائيلي . وأشعر بحيرة لأنني ربما توقعت بسذاجة بالفئة أن أستمع الى مناقشة جادة عن الموقف الشامل في الشرق الأوسط . ولكن ما استمعت اليه بدلا من ذلك هو " بروفة " متعمدة للمناقشة القادمة والمفترض أنها مناقشة منفصلة بشأن الصراع العربي الاسرائيلي . ان المتكلمين السابقين في ملاحظاتهم " الموجزة " أرادا منا أن نصدق أن الشرق الأوسط هو جنة الله على الأرض ، لا يلقها الا النزاع العربي الاسرائيلي . والآن ، انني سعيد بل وأتوق الى مناقشة النزاع العربي الاسرائيلي . ولكن اذا طلب الينا هنا ، أن نناقش الحالة العامة في الشرق الأوسط ، فدعونا نفعل ذلك . دعونا ننظر الى الظروف التي تتجمع في العديد من بلدان المنطقة ، ودعونا نفكر فيما يؤدي الى مختلف الصراعات ، ودعونا ننظر في مستوى العنف ومصادره ، ولا شك أن النزاع العربي الاسرائيلي يستحق اهتماما مناسباً ، حتى اذا ما نظر تحت التسمية المضللة عن قصد وهي " القضية الفلسطينية " . وأعتزم أن أدلي بدلوى بشأن هذه المسألة ، في المناقشة القادمة يوم ٦ كانون الأول / ديسمبر المكرسة لذلك الموضوع . ولكنني في هذه المرة أود أن أركز على القضية الأوسع وهي موضوع مناقشة اليوم : الحالة في الشرق الأوسط .

وأبوى تناول افتراض وحيد لقي قبولا لدى الكثير دون اعتراض ، وهو أن " القضية الفلسطينية " هي جوهر عدم الاستقرار الراهن في الشرق الأوسط . ان العديد ممن يعرفون تمام المعرفة أنه لا ينبغي اختزال مسألة النزاع العربي الاسرائيلي الى نطاق أخصيق هو مسألة العرب الفلسطينيين ، لا يزالون يتفقون على فكرة أن تلك القضية تؤدي بطريقتة

وأخرى الى اثاره جميع الصراعات في المنطقة أو تفاقمها . ويقال لنا في كثير من الأحيان انه لو قمنا بحل تلك القضية ، مهما كان تعريفها ، سيتحقق السلم في المنطقة ، أو نتوسل على الأقل ، الى خفض جوهرى في مستوى العنف والصراع .

ان هذه الفكرة مهما بدت معقولة في ظاهرها ، الا أنها سرعان ماتنها عندهم التعمق في دراستها .

فخلال العقود الأخيرة ، كانت كل دولة عربية منغمسة في صراع - في منازعات بشأن الحدود أو تخريب أو غزو أو حرب شاملة - مع واحدة على الأقل من جيرانها العرب . ولم يكن هناك جزء من العالم العربي مستثنى من تلك القاعدة المحزنة .

ففي شمال افريقيا ، تصادمت ليبيا مع كل من مصر وتونس ، وقبل زواجها الشان الحالي بالمغرب ، أيدت قوات البوليساريو المناهضة للمغرب . وهي تهدد السودان وقصفت مؤخرا مدينة أم درمان السودانية . وقامت بتمويل الجهود الرامية الى الاطاحة بنظم عربية أخرى ، واغتيال المنفيين الليبيين وغيرهم من زعماء العرب المقيمين بالخارج . وقامت مصر ، خلال عهد التطرف في ظل حكم عبد الناصر ، بغزو اليمن واحتلالها لمدة ثماني سنوات . وسعت الى اخضاع الأردن وزعزعت الاستقرار في العراق وسوريا . وفي الآونة الأخيرة ، وردا على الهجمات الليبية ، تصادمت مع القذافي الذي تتبادل معه التهديدات الآن . والجزائر ، بالطبع ، تشن منذ سنوات حربا بالوكالة ضد المغرب مستخدمة جبهة البوليساريو في الصحراء .

وماذا بشأن شبه الجزيرة العربية ؟ هناك اليمن الجنوبية التي تقوم بانتظام بإرسال قوات لشن هجمات تخريبية في ظفار في محاولة لفصل تلك المنطقة عن عمان . ولكن اليمنين ، الشمالية والجنوبية قد تحاربتا فيما بينهما بصورة متقطعة لعدة سنوات . وعندما لا تشغلها مخاوفهما من احدهما الأخرى ، يشعران بالقلق من تدخل السعودية وفارتها المسلحة على أراضيها . وبينما تحاول العربية السعودية شراء كل الأعداء المحتملين

في العالم العربي ، تسعى بدورها للسيطرة لا على كلا اليمين فحسب ، بل على الدول الأسمغر في الخليج ، التي تضغط عليها من أجل مطالب اقليمية . وتثور الكويت لتعدي السعودية على أراضيها ، ولكنها تشعر بقلق أكبر تجاه العراق ، الذي غزا الكويت فـ ١٩٧٣ ، ولا يزال يطالب بها بأكملها .

وفي قلب الشرق الأوسط ، فان سجل سوريا ينافس سجل ليبيا . فقد هددت الأردن مرارا بل وغزتها . وهي تشوه سمعة زملائها البعثيين في العراق ، وتعمل علانية ودون كلل للاطاحة بالنظام في بغداد . ومخططاتها بشأن لبنان الأسمغر معروفة تماما ، وتلك لا تستهدف الاطاحة بنظام تقطعت أوصاله فعلا ، أو تغيير الحدود التي تم تجاهلها ، بل ابتلاع البلد بأكمله في " سوريا الكبرى " . ولهذا السبب لم تعترف سوريا اطلاقا بلبنان كدولة منفصلة منذ حصل البلدان على استقلالهما في ١٩٤٣ ، ولذلك ترفض سوريا اليوم وسناد سحب قواتها منه . وقد قامت بذبح اللبنانيين الذين تجرؤوا على معارضة مخططاتها من مسيحيين ومسلمين ودروز في حيدة خالصة .

ولم يتخلف العراق ، وهو موضع كراهية من سوريا ، عن الركب كذلك . فقد قام بحملة نشطة من أعمال التخريب والارهاب ضد جيرانه العرب . وبينما يتعانق العراق والأردن حاليا ، سعت العراق في الماضي الى الاطاحة بالعاهل الاردني وتسعى الآن للاطاحة بالحكومة السورية ، وتجدد من وقت لآخر مطالبها في الكويت .

والآن ، بعد أن نظرنا في سلك الأنظمة العربية كل ازايا الآخر ، دعونا نبحث سجل سلكها تجاه جيرانها من غير العرب . دعونا ننظر بايجاز الى الدول العربية الثلاثة الأكثر عدوانية حاليا وهي ليبيا وسوريا والعراق .

لقد غزت ليبيا تشاد ، وهي بلد غير عربي ، وتحتل جزءا كبيرا من أراضيها ، وترفض سحب قواتها منها رغم الوعود المحددة . ويقوم القذافي بتوفير التدريب لوحيدات



تخريب خاصة لاسقاط حكومات في افريقيا السودا\* . وقد تورط في مؤامرات بعيدة تصل الى افريقيا الغربية والوسطى ، وكان من بين حلفائه أمثال عيدي أمين . وكما كشف المصريون مؤخرا ، شارك في مؤامرة على مستوى عالمي لا تستهدف فحسب اغتيال زملائه من الحكام العرب في المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة ، بل اغتيال الزعماء غير العرب أيضا أمثال مارغريت تاتشر وفرانسوا ميتران وهالموت كول وضايا\* الحق رئيس باكستان . وشهية سوريا ، مثل ليبيا ، لا تقتصر على زملائها العرب . فسوريا تطالب ، على سبيل المثال ، بمنطقة ومدينة الاسكندرونة التابعة دون نزاع لتركيا غير العربية . وقد أشير الى خالد المالكي ، وزير العدل السوري ، في الجريدة الرسمية السورية بتاريخ ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، بأنه قال ان المفاوضات الأخيرة مع تركيا بشأن تسليم المجرمين :

\* لا تعني أى اعتراف بضم منطقة الاسكندرونة الى تركيا أو سيطرة تركيا على تلك المنطقة\* .

وتمضي الجريدة لتقتبس من كلمات عبد الله شكري ، وهو عضو في مجلس الشعب السوري الذي اسعفنا بالشرح قائلاً :  
 " لسوف نستعيد تلك المنطقة حالما نسوى حساباتنا مع العدو الصهيوني ،  
 ولن نتأخر لحظة واحدة " .

وننتقل الآن الى العراق . ففي أيلول /سبتمبر عام ١٩٨٠ تصور صدام حسين أن ايران فيما بعد الثورة ، وهي بلد آخر غير عربي ، قد اصبح ضعيفا ومهياً للنهب وسرعان ما نقض اتفاق الحدود الذي وقعه قبل ذلك بخمسة أعوام مع الشاه وغزا الأقاليم الايرانية الغنية بالبتروبل . وتدور رحى الحرب الايرانية العراقية الآن منذ مايزيد علي اربعة اعوام ، ونجمت عنها خسائر مروعة في الارواح ولا يبذو في الافق أى دليل على أن حدتها ستخف .

الا ان العنف في الشرق الاوسط لا يقتصر على العدو وان عبر الحدود . فالانظمة العربية على استعداد للجوء الى العنف في تعاملها مع المعارضة الداخلية . وهكذا تعتمد كل حكومة عربية على القوة أو التهديد باستخدام العنف لكي تبقى في الحكم . والاستعراض السريع لتشكيل القيادة في العالم العربي وسجلها يوضح هذه النقطة . فليبيا يحكمها عقيد وطغمة صغيرة من الضباط . والجزائر يحكمها الجيش . ويعتمد الحسن ملك المغرب على ولاء العسكريين للابقاء على حكمه . وفي المملكة العربية السعودية لا يوجد جيش واحد بل جيشان يراقب كل منهما الآخر لحماية الامراء . وفي سوريا تقوم فيالق الضباط التي تسيطر عليها الأقلية العلوية بقمع المعارضة بالاغتيال الجماعي في بعض الأحيان ، كما حدث في مدينة حماة ، حيث قتلت قوات حافظ الأسد حوالي ٢٥٠٠٠ من المواطنين . واستنادا الى ما قالته صحيفة " نيويورك تايمز " فانهم قد حولوا " نصف المدينة الى مكان لانتظار السيارات " . ويعتمد الملك حسين ملك الاردن على قواته المؤلفة من البدو ولاخضاع اى تهديد لحكمه . اما صدام حسين رئيس العراق فيعتمد على الشرطة السرية وعلى الجيش .

وعلاوة على ذلك كان كل قائد عربي هدفا لمحاولة اغتيال اما نجحت او لم تنجح . وتضم قائمة الضحايا والمستهدفين الملوك : ، فيصل ملك العراق ، وفيصل ملك المملكة

العربية السعودية ، والحسن ملك المغرب ، وحسين ملك الأردن ، والرؤساء : قاسم رئيس العراق ، ونميرى رئيس السودان ، وبومدين رئيس الجزائر ، وبورقيبه رئيس تونس ، وبشير الجميل في لبنان والسادات في مصر ، والغمص في اليمن ، والقذافي في ليبيا ، والشيشكلي والزعيم والأسد في سوريا ، ورؤساء الوزراء وصفي التل والمجالي في الأردن ، ونورى السعيد في العراق ، وكذلك الحكام من غير ذوى الألقاب مثل الحمدي من اليمن الشمالي . وعلى سبيل الاختصار سأحذف المحاولات الناجحة وغير الناجحة التي لا يمكن حصرها لاغتيال من هم اقل شأنًا من الوزراء وقادة المعارضة والمتقنين والصحفيين والدبلوماسيين وغيرهم من صغار المسؤولين .

ومثل العنف الذى يمتد عبر الحدود ، فان العنف داخل العالم العربي يمتد أيضا الى غير العرب ، فالعرب يعتبرون المنطقة من المغرب الى الخليج الفارسي تنتمي اليهم تماما على الرغم من وجود العديد من الشعوب التي تمثل جزءا لا يستهان به من السكان ، من البربر والأكراد والأقباط والدروز واليهود والشراكسة والاشوريين والمسيحيين والسود وغيرهم . وهذه الشعوب غير العربية وغير الاسلامية - لا تقبل بين العرب الا في حالة من الخضاع داخل سيادة عربية اسلامية - ولا تعامل ابدا كأقران مستقلين .

وتلك الشعوب التي رفضت مثل هذا التدبير في السنوات الماضية . تم اخضاعها بطريقة دموية . وفي بداية هذا القرن في عام ١٩٣٢ ، ذبح النظام العراقي الجالية الأشورية القديمة وأغرى السكان العرب باغتيال الذين هربوا من المذبحة الرسمية وبنهب ممتلكاتهم . وبعد ذلك سحقت العراق الاكراد بلا رحمة ، وهم شعب غير عربي آخر عريق ، وله تاريخ متميز وحضارة ولغة عندما سعى لتحقيق استقلاله . وقد قتل الجيش العراقي في الحرب التي استمرت تسع سنوات ضد الاكراد من عام ١٩٦١ الى ١٩٧٠ ، عشرات الالاف من الاكراد وشرذمة ٢٠٠ . . . . . وأعاد بالقوة توطين اعداد كبيرة منهم في منطقة الجزيرة ، وبالمناسبة ، اعطى الممتلكات التي تركها الاكراد للعرب . ومع ذلك ، ورغم المحاولات الرامية الى تحطيم الاكراد ، فما زالوا يواصلون حتى اليوم جهودهم لتحقيق الاستقلال .

ومما يثير الحزن اكثر من ذلك مصير . . . . . من السود غير المسلمين فسي جنوب السودان هلكوا في تمرد على سيطرة العرب الشماليين دام تسعة اعوام منذ عام ١٩٦٣ الى ١٩٧٢ . وقد اصدرت الحكومة السودانية قوانين جديدة ازكست المخاوف من تجدد اراقة الدماء .

وربما كان اكثر ما يدعو الى القلق ازاها كل ذلك العنف في الشرق الاوسط هو أن العديد من ممارسيه لا يعرفون حدودا ، سواء في الوسائل او الأهداف المختارة . اما بالنسبة للوسائل فمن الصعب ان يكون من قبيل المصادفة ان حالتين من الحالات النادرة التي استخدمت فيها حرب الغازات منذ الحرب العالمية كانتا في الشرق الاوسط فقد استخدم عبد الناصر الغازات في اليمن في بواكير الستينات ، ومؤخرا استخدمها العراق مرارا ضد القوات الايرانية كما اكدت تحقيقات الأمم المتحدة .

ولا يبيد وأن العنف العربي يعرف اى حدود في مجال عطياته . فمن الواضح ان أعداء مصر من العرب المتطرفين قد بثوا الالغام في الممر المائي الدولي في البحر الاحمر ، وكانت ضحايا الغامهم هي السفن التي تنتمي الى اثني عشر بلدا . وفي الخليج الفارسي قصف العراق بتحد سافر السفن المحايدة التي تنتمي لكثير من الدول فقتل وجرح اعدادا لا حصر لها من البحارة الابرياء في تلك العطية . وقد أجاب الايرانيون بالمثل طبعاً .

وأخيراً ، ينبغي علينا ألا ننسى أن الشرق الأوسط يصدر سلعة لا تفرض عليها أي قيود ألا وهي الارهاب ، حيث يقلد مرتكبوها من كل مكان في العالم نماذج الشرق الأوسط ، ولكن على العكس من التصورات الشائعة ، فالتركيز الاساسي للارهاب العربي ينصب على العرب الآخرين . ونقلنا عن محسن محمد رئيس تحرير صحيفة "الجمهورية"

المصرية الذي كتب في عددها الصادر في ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ يقول :

" لقد زاد عدد المنظمات الارهابية في العالم العربي والاسلامي .

وتقتل تلك المنظمات العرب والمسلمين في كل مكان . . . . . وبعض تلك المنظمات قد انشأتها الحكومات لاغتيال معارضيها وخصوصها المهاجرين واللاجئين في كل

بلدان العالم ."

لقد اصبح الارهاب العربي الآن يشمل العالم غير الشيوعي كله . وهو يهاجم ضحاياه ويقتل الأبرياء في شوارع لندن وباريس أو نيودلهي أو ريو دي جانيرو . ولا يوجد أحد في أى مكان بمعصم من ذلك الطاعون .

ان ما نشهده الآن هو صورة يثير تأملها الاشعثزاز ، غير انه لا بد من فهمها فالعنف هو حقيقة الحياة السياسية في العالم العربي . وهو الطريقة الاساسية للتعامل مع الاعداء في الخارج والداخل ، ومع العرب ومع غير العرب .

ولا ينبغي لأحد بطبيعة الحال ، ان يخلط بين تونس وليبيا وبين الكويت والعراق . فليست كل النظم العربية متشابهة في الظاهر . فبعضها يهاجم والبعض الآخر فريسة للهجوم . ولكننا لانستطيع ان نحول اعيننا عن السجل العام للاغتيالات والتخريب . والانتقابات والارهاب والحروب السافرة وتكرار انعدام القيود على السلوك القتالي في تلك الحروب . واخشى ان اقول ان هذا هو ما يتعين علينا ان نبخته أولاً ونحن ننظر في الحالة في الشرق الاوسط .

وسوف تلاحظون من الاستعراض الذى اجرته حتى الآن للعنف الذى يسود المنطقة اننى لم اذكر النزاع العربي الاسرائيلي . والسبب بسيط . فلا يوجد بين أى نزاع من النزاعات التى ذكرتها وبين اسرائيل أية علاقة ، وليس منها ما يستهدف اسرائيل . ويمكننى أن اضيف ان القادة الاسرائيليين لم يستحقوا أن يضافوا الى قائمة القذافى الحديثة للاغتيالات . ومع ذلك فان معظم المناقشات الدائرة حول تحقيق " السلام " في الشرق الاوسط تركز تماما على النزاع العربي الاسرائيلي ، وتتجاهل العنف المستشرى الذى يتسم به العالم العربي .

انني لا أزعج - ولأكن واضحا في هذا - ان النزاع العربي الاسرائيلي منفصل عن هذا النمط العام . فأننا أتول انه احد مظاهر مشكلة اكبر ، وهذه المشكلة تتكون من عنصرين أولا ، نزعة الثقافة السياسية العربية الى استخدام العنف لحسم الصراعات على جميع المستويات . وثانيا ، رفض العرب التفكير في قبول اية سيادة غير عربية بينهم ، ايا كانت حدودها ، وهو رفض لا يزال للأسف ، شبه اجماعي .

ولئن كانت العداوة المحددة لاسرائيل متأصلة الجذور في عدم التسامح العام هذا ، فخطيئة اسرائيل بغيضة بصفة خاصة في أعين العرب . اذ ان يهود اسرائيل هم الشعب غير العربي الوحيد الذي تحدى السيطرة العربية بنجاح وحقق الاستقلال . وهكذا ، يتحدى وجود اسرائيل ذاته مفهوم السيطرة العربية الموحدة التي لا تنقطع وحتى المدافع الأعظم عن الدولة الفلسطينية المزعوم ياسر عرفات الذي تعدد منظمته التي تعاني من انقسام مرير ، مثلا رئيسيا لما ينغمس فيه العرب من اقتتال وجرائم قتل ، قد قال :

" ان مسألة الحدود لا تهمننا . ففلسطين ما هي الا قطرة صغيرة في محيط عربي كبير . ان امتنا هي الأمة العربية الكبيرة التي تمتد من المحيط الاطلسي الى البحر الأحمر وما وراءه " .

ان هذه المعارضة لأية سيادة غير عربية في هذه " الأمة العربية الكبيرة " هي أساس الصراع العربي الاسرائيلي . وهذا هو السبب في ان العرب هاجموا بوحشية المدن والقرى اليهودية لمدة ٣٠ عاما ، قبل ان تكون هناك دولة يهودية ، وقبل ان يكون هناك لاجئ عربي واحد . وهذا هو السبب في انهم خاضوا بعد ذلك ثلاثة حروب ضد دولة اسرائيل قبل ان تكون هناك مستوطنة واحدة ، وقبل ان يكون هناك جندي اسرائيلي واحد في مرتفعات الجولان او في يهودا وسامرة ، حيث كانت تلك الاراضي بالفعل لاتزال في ذلك الوقت تقع تماما في حوزة العرب . فالحملة العربية ضد اسرائيل لا تنبع من مظلمة يمكن التفاوض بشأنها ، لكنها تنبع من معارضة اساسية لوجود اسرائيل ذاته . لذا ، فان مشكلة العرب الفلسطينيين ، حتى عندما تنظر

في الاطار الصحيح للنزاع العربي الاسرائيلي ، ليست هي السبب الأساسي لذلك النزاع بل هي فقط مجرد نتيجة من نتائجه .

هل يمكن التذرع بان الصراع العربي الاسرائيلي - رغم وجود الصراعات الأخرى يستحق اهتمامنا الأساسي بسبب مستوى الضحايا ؟ وهنا ايضا يجب ان نتفحص الحقائق . فاجمالي عدد الضحايا في جميع الحروب العربية الاسرائيلية على مر ٣٦ عاما ، بلغ حوالي ٥٠ ألفا من العرب والاسرائيليين مجتمعين . ولئن كانت كل حالة وفاة فاجعة في حد ذاتها ، فان عظم التكلفة يتضاهل امام الخسائر المذهلة في اماكن أخرى .

اسمحوا لي أن اشرح ما أعنيه . فالحرب العراقية الايرانية قد أودت - في اربعة أعوام - بحياة ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف شخص ، ناهيك عن مئات الآلاف من الجرحى والمصابين بالعجز الدائم - وغزو مصر لليمن والحرب الاهلية هناك قد اودت بحياة ٢٠٠ ألف يعني ٣٠٠ ألف من القوات المصرية . والجزية التي دفعتها لبنان نتيجة للحرب الاهلية كانت ١٠٠ ألف قتيل . وفي السودان وحدها مات نصف مليون . ولا أحد يعرف العسود الصحيح للأكراد الذين ذبحهم العراق .

وهكذا ، وبعد ذلك كله نجد من يؤكد لنا بخفة روح ان " المشكلة الفلسطينية " هي " لب " الصراع في الشرق الاوسط . ومن حقنا أن نسأل المتكلم ما هو الصراع الذي يعنيه ؟ بل في الحقيقة ، دعونا نسأله بعض اسئلة اخرى هي : ما علاقة المشكلة الفلسطينية بغزو عبد الناصر لليمن ؟ وما دخل المشكلة الفلسطينية بمذبحة الاكراد في العراق ومطالبته بين وقت وآخر بالكويت ، وغزوه لايران ؟ وما علاقة المشكلة الفلسطينية بتأييد الجزائر للبيساريو في الصحراء الغربية ؟ وما دخل المشكلة الفلسطينية بتعدى المملكة العربية السعودية على اليمنيين ؟ وما علاقة المشكلة الفلسطينية باحتلال ليبيا لشمال تشاد او قصفها للسودان أو اشتباكها مع تونس ، او صراعها مع مصر ؟ وما دخل المشكلة الفلسطينية بمخططات سوريا في الأردن ؟ وما علاقة المشكلة الفلسطينية بذبح السودانيين العرب للسودانيين السود ؟ وما دخل المشكلة الفلسطينية بتطلع سوريا الى لبنان كله ؟ وما علاقة المشكلة الفلسطينية

بالعداء المتفجر بين دمشق وبغداد ؟ وما دخل المشكلة الفلسطينية بذبح المنشقين السنين في مدينة حماه السورية ؟ لابد وان طرح جميع هذه الاسئلة لان طرحها يعني بداية الاجابة عليها .

لقد بدأت ملاحظاتي قائلا : انسه قد طلب الينا هنا ان ننظر في مسألتين اولاهما : ان نبحث الحالة العامة في الشرق الاوسط ؟ وثانيهما ان نناقش ما اطلق عليه "المشكلة الفلسطينية" .

وكثيرا ما يزعم ان الاضطراب والعنف بصفة عامة في الشرق الاوسط هما نتيجة للصراع العربي الاسرائيلي ، أى بعبارة أخرى ان المسألة الاولى تنبع أصلا من المسألة الثانية . ومع ذلك ، فكل الادلة . وقد قدمت هنا أهم الحقائق فقط - الحقائق لا الآراء - تبين ان العلاقة هي على العكس تماما . فالنزاع العربي الاسرائيلي . أو كما يحلو للبعض ان يسميه " المشكلة الفلسطينية " لا يمكن فهمها الا في الاطار العام للممارسة والمواقف السياسية العربية . وهذه ليست الا حالة واحدة - بالرغم من انها افضلها نشرًا ودعاية - من جميع الامثلة العديدة للعنف وعدم التسامح العربيين . تلك هي القوى المسؤولة - كما رأينا - ليس فقط عن الصراع العربي الاسرائيلي لكن عن الكثير غيره في الشرق الاوسط . ويجب ان ينصب التركيز الحقيقي لنقاشنا على الوسائل اللازمة للسيطرة على هذه الاتجاهات الكامنة التي لا يزال ينجم عنها الكثير من الضحايا الابرياء ، وتسبب مزيدا من المعاناة في كل مكان من المغرب الى الخليج .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠